مواضع اتصال الضمير وانفصاله
بين المعنى والصناعة

إعداد

د/ عبد اللّه بن فهيد البقمي

أستاذ اللغة العربية المساعد

جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية

ملخص:

الصناعة النحوية في صورتها الأولى والأهم هي قواعد النحو، وتوصف اختصارا بأنها لفظية، والمعنى هو مبدأ العملية اللغوية فهو الأصل الذي يراد التعبير عنه، ولذا يتعاون المعنى وهو الأساس مع الأداة المعبرة عنه وهي الألفاظ اللغوية شفاها أو كتابة. وقاعدة اتصال الضمير وانفصاله في اللغة العربية تنبني على مراعاة اللفظ والمعنى في تجلياتها المتنوعة سواء أكان الاتصال واجبا أم ممنوعا أم جائزا.

وقد فصل العلماء الكلام في هذه القواعد، ويتبين من البحث أن الصنعة اللفظية وإن حظيت بالنصيب الأكبر في تحديد حكم الاتصال والانفصال إلا أنه في بعض المواضع يصعب الفصل بين المعنى والصناعة في تحرير قاعدة الاتصال والانفصال.

ويمكن القول إن شهرة صياغة هذه القاعدة في ألفية ابن مالك الشهيرة لا يجعلها غفلا قبله بل مظاهرها متجلية لكونها قاعدة نحوية أصيلة ، وقد حاول العلماء جمع مواضعها وتحريرها، وقمت بجمعها من مصادر متعددة ودراستها تحت مفهومي الصناعة والمعنى.

وأؤكد أن الصناعة اللفظية إن ظفرت بالنصيب الأكبر من مواضع الاتصال والانفصال فذلك لأنها ليست مواضع يستوجب اللفظ فقط اتصالها أو انفصالها بل لها أيضا أسبابها المنطقية ، فالفاعل قرين الفعل ، والفعل يقتضيه عقلا فهو به ألصق فإن كان الفاعل ضميرا والضمائر تأتي للاختصار فاتصاله بالفعل له ما يبرره عقلا وسماعا ، وكذا المفعول في الأفعال التي تقتضيه، فكلاهما مرتبط بالفعل ، وبالتالي إن كان أحدهما أو كلاهما ضميراً كانا لشدة طلب الفعل لهما أقرب إلى الاتصال به ما لم يعرض مانع من ذلك، وهذا ما تم الكشف عنه في ثنايا البحث.

Abstract:

The grammatical industry in its first and most important form is grammar; it is briefly described as verbal, and meaning is the principle of the language process, it is the origin we want to express. Therefore, the meaning -which is the basic-, cooperates with the tool that reflects it, which is the linguistic words orally or in writing. The rule of communication and separation of the pronoun in the Arabic language is based on the observance of the word and meaning in its various manifestations, whether it is a mandatory, forbidden or permissible.

Scientists have explained these rules in detail, the research also shows that the verbal industry, although the largest share in determining the rule of communication and separation, but in some places it is difficult to separate between the meaning and industry in establishing the rule of communication and separation.

It can be said that the fame of the formulation of this rule in the millennium of the son of Malik does not make it anonymous, but its manifestations are manifested as an authentic grammatical rule, so the scientists have tried to collect and edit its positions, and I collected them from multiple sources and studied them under the concepts of industry and meaning.

And I emphasize that the verbal industry, if obtained the largest share of the positions of communication and separation, it is because the positions of the pronunciation not only require communication or separation, but also have logical reasons, the subject is spouse to the verb, and the verb requires it by mind as it is most relevant to it. If the subject was a pronoun- and pronouns comes for abbreviation- its communication with the verb has what justified it through the mind and through hearing. As well as the object in the verbs that require it, both are related to the verb. Consequently, if one or both of them were a pronoun, they were closer to communicate to the verb- If there is no objection- and this is what revealed in the search.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد...

فقد شاعت القاعدة النحوية المشهورة: (كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل) وقد سعى بعض العلماء لحصر مواضع هذه القاعدة المشهورة منها ما ذكره ابن مالك في التسهيل، وصاغها في ألفيته الشهيرة، وتابعه شراحه المرادي في توضيح المقاصد، والشيخ خالد في التصريح وغيرهم.

والمتأمل لهذه المواضع التي تكلم عنها العلماء سيجد منها:

- ما يتصل بالصناعة النحوية.
- ومنها ما يتصل بالمعنى المقصود من الكلام.
- ومنها ما يرجع إلى اللفظ.
- ومنها ما يرجع إلى اللفظ والمعنى.

فالقاعدة المصاغة هنا ليست قاعدة معيارية فرضها النحاة بل قاعدة استنبطها النحاة من المسموع ولها ما يبررها نقلًا وعقلًا، وهو ما أحببتُ أن أبرزه وأبينه من خلال دراسة هذه القاعدة ومواضعها بين الصناعة النحوية والمعنى.

الباعث على الدراسة:

لقد دفعني إلى هذه الدراسة اطلاعي على حصر العلماء لمواضع هذه القاعدة النحوية المشهورة، وقد أردت التعمق في فهمها وإبراز دور الصناعة النحوية والمعنى في صياغتها والإحاطة بها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن أثر تعاضد الصنعة النحوية والمعنى في تحليل وتفسير اتصال الضمير وانفصاله.

الدراسات السابقة:

تعد الكتب النحوية التي حصرت مواضع اتصال الضمير وانفصاله، من الدراسات السابقة لهذا البحث.

خطة البحث:

ويتألف البحث بعد المقدمة من تمهيد ومبحثين، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع.

التمهيد:

وفيه بيان لمفهوم:

١- الصناعة النحوية

٢- والمعنى.

- المبحث الأول: تحرير القاعدة وتوثيقها.
- المبحث الثاني: أحكام مواضع اتصال الضمير وانفصاله.

الخاتمة:

وفيها أوجزت ما انتهى إليه البحث من نتائج.

هذا والله أسأل أن أكون قد وفقت في تجلية أبعاد هذا الموضوع، وأن أسد ثغرة في بنيان النحو العربي، وأن أقدم عملاً يفيد منه الباحثون والدارسون، وأن يكون عملي هذا خالصًا لوجه الله الكريم، وأن يكون في ميزان حسناتي، وأشكر كل من ساعد، وأعان على إتمام هذا العمل، إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

تمهيد

١ ـ الصناعة النحوية :

هذا المصطلح لم يغب عن تصور العلماء، وكتب النحويين القدماء، ومن سار على نهجهم، فقد ورد عندهم، وكان مألوفًا لديهم، وإذا استعرضنا طائفة من أقوالهم سيتضح لنا ما يعنون بالصناعة النحوية، بوصفه من مصطلحاتهم النحوية، قال ابن جني: " فجَعَلَ أهلُ علمِ العربِ ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا"( ). فمواضع الصناعة المراد بها صناعة النحو ويعني قواعده.

وقال أبو حيان: "وقد طال بنا الكلام في (إيا) ولواحقه ...لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية"( ).

وجاء في معجم الكليات عند حديثه عن التفسير:" وتفسير الإعراب من ملاحظة الصناعة النحوية"( )، وجاء أيضًا: " وقد تدل الّصناعة النحوية على التقدير، كقولهم في (لا أقسم): لا أنا أقسم؛ لأن الفعل الحالي لا يقسم عليه"( ). وهذا النص الأخير أعمق في الدلالة على المراد بوضوح حيث إنه جعل الاحتكام للقواعد (الصناعة النحوية) مبينًا للحذف، فكأنه نص صُرَاحٌ في أن الصناعة النحوية هي قواعد النحو.

وورد عند ناظر الجيش، قال:" وإن أطلق على الوارد من المختلف المعنى بتثنية أو جمع من حيث الصناعة النحوية، فإنما ذلك بطريق المجاز لا الحقيقة"( ).

ويؤكد ناظر الجيش أن الصناعة النحوية هي القواعد، فيقول:" والذي قال الشيخ ظاهر من حيث الصناعة النحوية، وينبغي التعويل عليه؛ لأن فيما قاله المصنف خرقا للقواعد"( ).

فالذي استقر لدى النحاة أن الصناعة النحوية المراد منها قواعد النحو، إلا أن هناك نصين شديدي الأهمية عن الصناعة النحوية:

أولهما: لأبي البركات الأنباري، يقول فيه: " هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية؛ فلابد منها مع مراعاة اللفظ"( ) .

والثاني: وهو للصبان: " (قوله: وإلا فسد اللفظ) أي: من جهة الصناعة النحوية (قوله وإلا فسد المعنى) أي المعنى المراد"(٨).

فنلاحظ في النصين جعلَ الصناعة النحوية لفظية ، بل جعلَها في مواجهة المعنى فهناك المعنى المراد، والصناعة الحاكمة للفظ المعبَّر به عن المعنى المراد ، وهذا إن كان مقبولًا فإنه مقبول مع تحفظ فاللفظ المعبر به عن المعنى شديد الصلة بالمعنى والقاعدة الحاكمة للكلام اللفظي المعبر عن المعنى هي في الحقيقة استجابة للمعنى المراد صبه فيما يليق به من اللفظ مع مراعة قواعد النظم وتكوين الجملة المفيدة ، ولذا قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهِجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها"(٩).

فالفصل الحاد بين قواعد للفظ، ومعنى في النفس أو متبادر من اللفظ في الحقيقة ليس صوابًا ولا مرادًا عند النحاة، لأنك "لست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا هو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له"(١٠).

فارتباط الصناعة النحوية بالمعنى وثيق واضح، ويمكننا إذاً أن نطمئن إلى القول بأن المقصود بالصناعة النحوية "هي القواعد والأصول التي تقتضي أن يقال عن هذا اللفظ: إنه فاعل أو مفعول أو حال أو منصوب على نزع الخافض.

وبعبارة أخرى: إعراب اللفظ وفق وجوده في الجملة وإعرابه نابع من الأصول والقواعد المعروفة، وهذا الإعراب في الأعم الأغلب يكون موافقًا للمراد، وعليه تكون الصناعة موافقة للمعنى ، وقد يكون مخالفا للمراد فتكون المخالفة بينهما"( ).

٢ – **المعنى**:

المعنى المراد من الكلام هو ما يرغب المتكلم في أن ينقله إلى السامع، وقد تبين لنا أن "الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعضها الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين:

أحدهما: لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصبغة معينة في كتل صوتية.

والآخـر: عقلي وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة، وكلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر"( )

ومعنى الكلام نحويًا أو عمومًا ينقسم قسمين:

- المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة.
- ثم معنى الجملة.

يقول الدكتور تمام حسان: " إن النظام النحوي للغة العربية الفصحى ينبني على الأسس الآتية:

١– طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

٢- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة إلخ.

٣- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها فروع أيضًا) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

٤- ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وما اصطلحنا من قبل على تسميته بالقرائن اللفظية.

٥- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده"( )

فكل ما سبق يتعاضد في تبيان المعنى، والمعنى المراد هو معنى الجملة المكون من معاني أجزائها (الكلمات مفردة) ووظائفها، وصلاحية المفردة للقيام بالمعنى المنوط بها".

وبذلك يكون التفسير الدلالي النحوي مركبًا من المعنى الأساسي وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف"( ) . ٤ ١

فصلاحية الكلمة لشغل الوظيفة النحوية أمر مهم لتكون الكلمة قادرة على الدخول في علاقة نحوية مع غيرها من الكلمات في الجملة( ) . ٥

وتعريف الصناعة النحوية، وكذلك المراد بالمعنى هو ما سأحاول تبيانه من خلال مواضع فصل الضمير واتصاله كما قرره النحاة.

المبحث الأول

تحرير القاعدة وتوثيقها

الضمير أو المضمر أو المكني[١] هو أحد أنواع المعارف وينتمي إلى الأسماء من أقسام الكلمة ، وقد تلمس العلماء أسبابًا لوجود الضمائر في العربية ، حصروها في طلب الخفة بعد زوال الشك وإزالة اللبس ، قال السيرافي: "أُدْخِلَ الاسم المضمر في الكلام خوفًا من اللبس واحتراسًا منه ، ومن النحويين من يسميه المَكْنِي ؛ وذلك أن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس ، وليس لها أحوال تقترن بها تدل على المختص منها إذا التبست، وإنما يدل على اختصاص المختص منها في كثير من أحواله الصفاتُ ، كقولنا: مررت بزيد البزَّاز، وبهذا الرجل، وبرجل ظريف.

والمضمرات تستغني عن ذلك بالأحوال المقترنة بها المغنية عن صفاتها، وهي ثلاثة أقسام: المتكلم، والمخاطب، والغائب، والأحوال المقترنة بها: حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصيره بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم"[٧١].

وقد أفاض ابن جني شرحًا لهذه المسألة، قال: " علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغِبَ فيها، وفُزِعَ إليها طلبًا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها؛ وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيدًا فجئت بعائده مظهرًا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال. أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زيد ضربت زيدًا، لم تأمن أن يُظَن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب، فإذا قلت: زيد ضربته علم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة وزوال تعلق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك؛ لأن المظهر يرتجل فلو قلت: زيد ضربت زيدًا لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يظن أن الثاني غير الأول كما تقول: زيد

ضربت عمرا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله، فإذا قلت: زيد ضربته قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير

مرتجل في أكثر اللغة. فهذا وجه كراهية الإشكال. وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت: العَبَيثران شممته، فجعلت موضع التسعة واحدا كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العبيثران شممت العبيثران، نعم وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول، وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتهما، هو على كل حال أكثر من الواحد. "( ).

وبعد أن عللوا وجود الضمائر تحدث العلماء عن المتصل والمنفصل، ومجمل ما أرادوه أن المتصل أخف من المنفصل وإذا كان الضمير عمومًا قصد به الخفة وإزالة اللبس وعدم تكرار الكلمات التي ربما تكون حروفها كثيرة، فالمتصل أخف وأدخل في تأدية المراد.

قال السيرافي: "ومن أجل أن المتصل أقل حروفًا من المنفصل كان النطق بالمتصل أخف، فلم يستعملوا المنفصل في المواضع التي يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يؤثرون الأثقل على الأخف إلا في الضرورة"( ).

وقال ابن جني: "وأيضًا فإن المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه، ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل، فهذا يدلك على أن المتصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم"( ).

فلدينا ضمائر وظيفتها الاختصار وإزالة اللبس( )، وقد انقسمت إلى ضمائر متصلة وأخرى منفصلة.

وقد حكم النحاة على الضمائر بأنها معارف، قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك تضمر اسمًا بعد ما تعلم أن من يُحَدَّثُ قد عرَف من تعنِي وما تعنِي، وأنك تريد شيئًا يعلمه"( ).

وقد صاغ ابن مالك قاعدة اتصال الضمير وانفصاله في ألفيته الشهيرة، فقال:

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصل إذا تَأَتَّى أَنْ يَجيءَ المتصل ( )

قال ابن عقيل شارحًا هذا البيت من الألفية: "كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل"(٤).

وهذه القاعدة لها إشاراتها الواضحة عند سيبويه، قال: "ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في: فعلتُ، لا يجوز أن تقول: فعل أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا)، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في: فعلنا، لا تقول: فعل نحن"(٥)

وقال: "ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في: فَعَلَ، لو قلت: فعلَ هو لم يجز"(٦ ٢)

وقال بعد أن عدَّ ضمائر الرفع:" لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له؛ لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك"(٧ ٢)

وحكم بالقبح على الإتيان بالضمير المنفصل مع القدرة على الضمير المتصل، فقال: "واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيت فيها إياك، ورأيت اليوم إياه، من قِبَلِ أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوى (إيا) وهو الكاف التي في رأيتك فيها والهاء التي في: رأيته اليوم، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك استغنوا عن (إياك) و (إياه)"(٨ ٢).

وهذا التوضيح الأخير لسيبويه يفسر بوضوح علة هذه القاعدة فإنهم ((لما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك استغنوا عن (إياك) و (إياه)))

أي أن الضمير لما كان للاختصار والخفة وأمكن مجيء المتصل ولم يؤثر ذلك في الوفاء بالمعنى المراد اجتمع السبب اللفظي (الخفة والإمكانية)، مع السبب المعنوي (ولم ينقض معنى) ودَعَمَا أولوية اتصال الضمير إذا قُدِرَ عليه.

على أنَّا نرى القاعدة التي ذكرها سيبويه ونظمها ابن مالك وشرحها ابن عقيل واضحة ووافية عند الكثيرين من النحاة المتقدمين.

يقول المبرد: "اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلًا، فالمنفصل لا يقع فيه، تقول: قمتُ ولا يصح: قام أنا، وكذلك ضربتُكَ، لا يصح: ضربت إياك. وكذلك: ظننتك قائمًا، ورأيتني، ولا يصح رأيت إياي. فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل"(٢ ٩).

وهو متفق مع ما قاله سيبويه في أولوية اتصال الضمير على انفصاله، متى تحقق له خفة اللفظ، وتمام المعنى.

وقال ابن السراج: "والموضع الذي يصلح فيه المتصل لا يصلح فيه المنفصل، لا تقول: فعل أنا.... وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل ، والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل ؛ لأن المنفصل كالظاهر ، تقول : إني وزيدًا منطلقان ، ولا تقول : إن إياي وزيدًا منطلقان..."(٣ ٠).

وهذا يؤكد ما بيّناه من أن قاعدة اتصال الضمير وانفصاله، التي سبق أن أشرنا إليها كانت موضع اتفاق بين نحاة العربية متقدمهم ومتأخرهم، وهو سمت كلام العرب.

وبعد تحرير القاعدة العامة لاتصال الضمير وانفصاله، وتوثيقها من أقوال النحاة بقي أن نتحدث عن مواضع اتصال الضمير وانفصاله ونبين دور الصناعة والمعنى في هذا الاتصال أو الانفصال.

المبحث الثاني

أحكام مواضع اتصال الضمير وانفصاله

تقتضي القسمة العقلية أن يكون هناك ثلاثة أقسام:

أولًا- وجوب اتصال الضمير.

ثانيًا- وجوب انفصال الضمير.

ثالثًا- جواز الأمرين.

<u>أولًا- وجوب اتصال الضمير:</u>

كما أن كل قسم من هذه الأقسام إما أن يكون الضمير فيها مرفوعًا أو منصوبًا ( ) أو مجرورًا ، والضمير الذي يتصل وينفصل لا يكون إلا مرفوعًا أو منصوبًا، ولا يأتي مجرورًا لأن المجرور لا ينفصل بل يأتي متصلًا دائمًا .

قال السيرافي: " المجرور لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء؛ لأن الجر إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم، أو دخول حرف على اسم، ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلًا بعامله" ( ).

ولعلنا نلاحظ هنا أن حرف الجر يلزم دخوله مباشرة على مجروره، كما أن المضاف لا يفصل بينه وبين ما أضيف إليه، فالصناعة النحوية ألزمت عدم فصل الضمير المجرور، ولذا لم يرد الضمير المجرور إلا متصلًا.

وينبغي أن نتساءل: لماذا انقسمت الضمائر إلى متصلة ومنفصلة؟

قال ابن يعيش: "فإن قيل: ولم كانت المضمرات متصلة ومنفصلة؟ وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة ، قيل: القياس فيها أن تكون كلها متصلة ؛ لأنها أوجز لفظًا

وأبلغ في التعريف ، وإنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر ، فبعضها يكون مبتدأً نحو : زيدٌ قائمٌ ، فإذا كنيت عنه قلت : هو قائمٌ ، أو أنت قائمٌ إنْ كان مخاطبًا ؛ لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير ، فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلًا ، وبعضها يتقدم على عامله نحو : زيدًا ضربت ، فإذا كنيت عنه مع تقديمه لم يكن إلا منفصلًا لتعذر الإتيان به متصلًا مع تقديمه ...والمنفصل جار مجرى الأسماء الظاهرة في استبداده بنفسه ، وعدم افتقاره إلى ما يتصل به "( )[٣].

ويمكن تبيان قاعدة الاتصال مع تأمل ما سبق من أقوال العلماء، وأوضحه يس، قال:" الضمير المتصل لا يستغنِي عن مباشرة الفعل من آخره لفظًا وتحصيلًا [معنى] حتى يصير كالجزء منه، فلا يقع مبدوءًا به الكلام ولا بعد الفعل منفصلًا عنه"( ).

ومن ثم يمكننا أن نقول: إن الضمير المتصل يتصل بعامل لفظي يطلبه معنى، ويمكن أن يتصل به ولا يوجد فاصل بينهما ولم يتقدم الضمير على عامله لسبب ما، فإن تخلف أحد تلك الشروط كأن لم يقع الضمير بعد عامل لفظي، أو لم يطلبه معنى، أو فصل بينه وبين العامل ، أو تقدم الضمير على عامله لسبب ما فالضمير ينفصل ، ويمكن عدُّ ذلك قاعدة عامة .

تلك القاعدة تتعاضد فيها الصناعة اللفظية (إمكان الاتصال – عدم الفصل – تسلط العامل اللفظي المباشر) مع المعنى (أن يطلب العامل الضمير معنى) لتشكل مواضع اتصال الضمير وانفصاله.

وقال ابن مالك عن علة التسمية بمصطلح المتصلة: " لأنه لا ينطق بها إلا وهي كجزء لما قبلها لفظًا وخطًا، والمنفصل ما ليس كذلك"( )[٥].

ولما كان الأصل في الضمير المتصل الاتصال فإنه لم يبحث عن اتصاله لسبب لأن اتصاله علة وجوده، ولذا إن أمكن فلا يعدل عنه، وبقي وجوب الانفصال وجواز الاتصال والانفصال.

ثانيًا- مواضع وجوب انفصال الضمير( ) :

يجب انفصال الضمير في عدة مواضع وهي:

الأول: أن يحصر بإلا، قال سيبويه: " وتقول: ما جاء إلا أنا، قال عمرو بن معدي كرب:

قد عَلِمَتْ سلمَى وجاراتُها ما قطَّرَ الفارسَ إلا أنا"( )

وقال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾( ) قال السيرافي: "وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء فكانت منفصلة"( ). فالصناعة النحوية تقتضي وقوع الضمير منفصلًا بعد (إلا). ومما يؤكد دور الصناعة النحوية هنا أن بعض النحاة جعل انفصال الضمير هنا – وفي بعض المواضع التالية – إنما هو لمجيء فاصل وهو (إلا) بين العامل (الفعل قبل إلا) والمعمول (الضمير بعد إلا) ( ) .

الثاني: أن يحصر بإنما كقول الفرزدق:

أنا الذائدُ الحامِي الذِّمَارَ وإنَّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مثلِي( )

قال الشيخ خالد:" ولما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير وأخره، ولو وصله، وقال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وذلك غير مقصوده"( ). فوقوع الضمير متأخرا بعد (إنما) دليل على أنه محصور فيه، وليس ثمت ما يتصل به هذا الضمير فيلزم من ذلك أن ينفصل.

وذكر الدماميني أن الفصل بعد (إنما) مبني على قاعدتين:

إحداهما: أن (إنما) للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس.

والثانية: أن المحصور بها هو الأخير لفظًا، وهذا الذي أجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمال"(٣ ٤).

الثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى ضمير منصوب معنى كقول الشاعر:

بنصــرِكمْ نحــنُ كنــتُم ظــافرين وقــدْ أَغْــرَى العِــدَا بكــم استســلامُكُم فَشَــلَا( )

فلما أضيف المصدر (نصر) إلى الضمير (كم) وهو مفعول في المعنى انفصل الضمير المرفوع (نحن) وهو فاعل المصدر.

بل زاد الشيخ خالد هنا: "أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو: عجبت من ضرب الأمير إياك"(٤ ٥).

ولعل ما حمله على ذلك أن المصدر قد أضيف إلى فاعله الاسم الظاهر، والفاعل أشد التصاقًا بالفعل من المفعول، فمن الأفعال ما لا مفعول له، ولذا لا يمكن اتصال الضمير المفعول بالفاعل كما في: أكرمتُكَ، ولذا قال الشيخ خالد:" فإن قالوا: يجوز ضربك الأميرُ، قلنا: ويجوز: بنصرنا إياكم، فما كان جوابهم فهو جوابنا"( ). وهذا ما يؤكد ما ذكرتُه من أنه لما كان الفاعل أشد التحامًا بفعله كان أولى بالاتصال به، فإن جاز أن يتصل بعدُ مفعول فلا بأس وإلا فلا، ولذا قال يس في حاشيته على التصريح: " قال الزرقاني: والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع في محل رفع ولا في المشترك"(٤ ٧).

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها أمن اللبس نحو: هند زيد ضاربه هي، أم لم يؤمن نحو: زيد عمرو ضاربه هو، عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين، ومنه قول الشاعر:

غَـيْلانُ مَيَّـةَ مشـغوفٌ بهـا هـو مُـذْ بَـدَتْ لــه فحِجَـاه بــانَ أو كَرَبــا( )

قال أبو حيان: "أبرز الضمير منها إذا جرت على غير من هي له؛ إذ لو لم يبرز لوقع اللبس، ألا ترى أنك لو قلت: هند ضاربها، لم يُدْرَ من الضارب إذ يحتمل أن يكون أنا أو أنت ...فلما دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال لأنها لم تتحمل ضميرًا، فقلت: هند ضاربها أنت، وأنا وأنتما ونحن ثم حمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس"( ).

فإزالة اللبس هنا هي ما أوجب فصل الضمير، وهو أمر معنوي متعلق بضرورة وضوح المعنى وعدم إلباسه حتى وإن كانت الصناعة النحوية تبيح ترك الفصل وتجيزه.

الخامس: أن يحذف عامله نحو:

فـإنْ أنـت لـم ينفعْـكَ علمُـك فانتسـب لعلَّــكَ تَهْـدِيكَ القــرونُ الأوائــلُ( )

"فأنت فاعل فعل مطاوع لـ ينفعك، تقديره: فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمُك"( ).

ومنه قول الشاعر:

فإيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المـــراءَ فإنَّـــه إلــى الشـرِّ دَعَّـاءٌ وللشـرِّ جالـبُ( )

فالعامل هنا محذوف، وهو فعل التحذير، ومن ثم قد انفصل الضمير، ولا يمكن اتصاله، وأبواب مثل: الاختصاص، والتحذير، والإغراء مما يعتمد فيها فهم المعنى على الموقف السياقي، ويحذف فيها العامل لفهم معناه، ولأنها مواقف تستدعي الدخول مباشرة

في المطلوب، والإسراع في ذكر محل الفائدة، ينفصل فيها الضمير، ولا يمكن اتصاله من جهة الصناعة النحوية، وأيضًا المعنى العام يدعم ذلك ويؤيده.

يقول الدكتور حماسة عبد اللطيف: "وكل عنصر إسنادي يجوز حذفه إذا اقتضى الموقف الاستعمالي ذلك سواءٌ أكان ذلك في الجملة الاسمية أم في الجملة الفعلية، وقد يجب حذفه إلا الفاعل"(٣ ٥).

السادس: أن يؤخر عامله نحو:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٤). ولكن أيكون تأخير العامل موجبًا لانفصال الضمير؟ ألا يمكننا أن نقول في غير القرآن الكريم: نعبدكَ؟

في الحقيقة يمكننا أن نقول نعبدكّ في غير القرآن الكريم، لكن المعنى سوف يختلف حينها، جاء في المثل السائر: "فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل كقولك: زيدًا ضربت، وضربت زيدًا، فإن في قولك: زيدًا ضربت، تخصيصًا له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: ضربت زيدا؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول: ضربت خالدًا أو بكرًا أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول"(٥ ٥).

فالتقديم هنا لغرض معنوي وليس لصناعة نحوية، وصحيح أن التقديم تجيزه القاعدة النحوية لكنها لا توجبه، إنما ما يجعل المتحدث يلزمه هو إرادة الغرض المعنوي، قال الزمخشري:" وتقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾(٥)،﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾(٥) والمعنى نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونة"(٨ ٥).

وقال العلامة محمد أبو موسى: "أما تقديم المعمول من المفعول وشبهه، فالذي يظهر من كلام البلاغيين أنه في الخبر المثبت يدل على الاختصاص غالبًا"(٥).

السابع: أن يكون عامله معنويًا، وذلك حين يقع الضمير مبتدأً.

قال ابن يعيش: " الذي لا يلي العامل ولا يتصل به، وذلك بأن يكون معرى من عامل لفظي كالمبتدأ والخبر في نحو قولك: نحن ذاهبون، وكيف أنت؟ وأين هو؟"( ) ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾( ) وقول الشاعر:

أنــت الــوفيُّ فمــا تُــذَمُّ وبعضُــهم تُــودِي بذمَّتِــه عُقَــابُ مَــلَاعِ( )

الثامن: أن يكون العامل فيه حرف نفي نحو:﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾( )، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾( ) ، وقول الشاعر:

إِنْ هــو مُسْــتَولِيًا علــى أحــدٍ إِلَّا علــى أضــعفِ المجــانين( )

فحرف النفي إن عمل فهو يدخل على الجملة الاسمية، والضمير الذي يقع مبتدأ يكون منفصلا، لذا فهذا موضع لا تجيز الصناعة النحوية وقوع الضمير المنفصل فيه.

التاسع: أن يفصله متبوع نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾( ) ، ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾( ) وقول الشاعر:

مُبَــرَّأٌ مــن عيــوبِ النــاسِ كلِّهــم فــاللهُ يرعَــى أبــا حــربٍ وإِيَّانَــا( )

فالضمير هنا قد وقع تابعا وسبق بمتبوع، هذا المتبوع فصله لفظًا من العامل، فلا يتصل الضمير بالعامل هنا لوجود الفاصل، ولا يتقدم الضمير وهو تابع على متبوعه.

العاشر: أن تلي واو المصاحبة نحو:

فآليــت لا أنفــك أحــذو قصــيدة تكــون وإياهــا بهــا مــثلًا بعــدي( )

وقول الشاعر:

فكــانَ وإِيَّاهــا كحَــرَّانَ لــم يُفِــقْ عــن المــاءِ إذْ لاقــاه حتَّــى تقــدَّدَا( )

وهنا أيضًا نرى الواو التي للمصاحبة تشكل فاصلًا يمنع اتصال الضمير بالعامل ولذا وجب انفصاله ولم يتأت اتصاله.

الحادي عشر: أن يلي الضمير (إمَّا) نحو:

بِــكَ أو بِــي اســتعانَ فَلْيَــلِ إمَّــا أنا أو أنت ما ابتغَى المستعينُ)[٧١]

و(إمَّا) حرف يؤتى به لعدة معان : الشك ، أو الإبهام ، أو التخيير ، أو الإباحة، أو التفصيل( ) ولذا فهي تأتي للنص علّى أمرين يتعلق بهما أحد المعّاني السابقة يقع الأول منهما بعد (إما) الأولى ، والثاني بعد (إما) الثانية ، وهي من جهة الصناعة فاصل لفظي بين العامل (فليل) كما في الشاهد الذي معنا ، وبين الضمير (أنا) ، ومن حيث المعنى فإن التخيير أو الشك الخ من المعاني الخمسة يتطلب كما ذكرت النص على أمرين واضحين ليتعلق بهما أحد المعاني السابقة ومن هنا يمكن القول إن (إما) وإن كانت فاصلًا لفظيًا يقتضي من حيث الصناعة النحوية انفصال الضمير إلا أنه لا يمكن إغفال المعنى الذي تؤديه (إما) ويتطلب النص الواضح على أمرين يذكران بعدها.

الثاني عشر: أن يلي اللام الفارقة بين (إن) النافية والمخففة، نحو:

إِنْ وَجَــدْتُ الصــديقَ حَقًّــا لَإِيَّــا كَ فَمُرْنِــي فلَــنْ أزالُ مُطِيعًــا( )

لأن اللام الفارقة تدخل على خبر (إنْ) لتفرق بين النافية والمخففة من الثقيلة، فإذا كان الخبر ضميرًا كان لابد من انفصاله، وأرى أنه من الصواب القول بأن الضمير هنا انفصل لأنه خبر، ودخول اللام عليه دعم انفصاله، ليس دخول اللام مستقلا بتعليل الانفصال، لأننا إذا حذفنا اللام بمَ سيتصل الخبر؟ إن قيل: بإنْ، فالجواب أن خبر (إنَّ) لا يتقدم على اسمها إلا إن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا( )، وعلى كل فالضمير في مثل هذه الحالة أدعى ألا يتصل بشيء.

الثالث عشر: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة، قال الدماميني: "((أو نصبه)) أي الضمير ((عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة)) بأن يكونا جميعًا ضميري متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، نحو: علمتُني إيايَ ، وعلمتُك إياك، وعلمته إياه ، فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعًا نحو : علمتُني لم يجز الفصل. ((وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظًا)) نحو ما حكاه الكسائي: ((هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها)) ومنه قول مغلس:

وقد جعلتُ نفسِي تطيبُ لضَغْمَةٍ لضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العظمَ نابُها

وقول الآخر:

لوجهِكَ في الإحسانِ بَسْطٌ وبهجةٌ أنا لهماه قَفْوُ أكرمِ والدِ( )

وهو قليل جدًا، والوجه الانفصال، فإن اشتبها لفظا امتنع الاتصال، نحو: زيد الدرهم أعطيتموه، وفي كلام سيبويه ما يدل على جوازه، فإنه قال: ((والكثير في كلامهم أعطاه إياه))( ) فاقتضى ذلك أن نحو: أعطاهوه واقع في كلامهم بقلة"(٧).

وقد شرح أو سعيد السيرافي المسألة بوضوح، فقال: " المفعول الأول يلزم اتصال ضميره بالفعل؛ لأنه يلاصق الفعل ويليه، وإن كان ضمير الفاعل في الفعل لا يتغير لزوم اتصال ضمير المفعول الأول به؛ لأن الفعل مع ضمير الفاعل كالفعل المجرد؛ لأن ضمير الفاعل قد يكون بغير علامة، وقد يغيّر بنية الفعل ضمير الفاعل، فتصير كحرف من حروفه، وذلك قولك: ضربتني وضربتك، وإن زيدًا ضربني. فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثان جاز اتصاله – على ما شرط سيبويه – وجاز انفصاله ، فأما اتصاله فلقوة الفعل وأنه الأصل في اتصال ضمائر المنصوبات به، ولما كان الفعل عاملا في المفعولين النصب ظاهرين، وفي موضعهما مضمرين، وعمله فيهما

لا يغير لفظ كل واحد منهما مفردًا، ولا معناه، ولا ترتيبه وكان المتصل أخصر لفظًا وأقل حروفًا اختاره، وذلك قولك : أعطانيه، وأعطانيك .

وشرط سيبويه فيه أن يكون المفعول الأول المبدوء بلفظه هو أقرب من الثاني وترتيب ذلك أن المتكلم هو الأقرب ثم المخاطب والغائب هو الأبعد.

وهذا ما جاء به التنزيل كما في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾( )، حيث قدم ضمير التكلم ، فضمير الخطاب ، ثم ضمير الغائب ، وفي قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ( )، فقدم ضمير الخطاب علىٰ ضمير الغائب . ٨

والذي ظهر في كلام سيبويه أنه ما خيّر المتكلم بين اتصال المفعول الثاني وبين انفصاله، ولكنه قسَّم ضميري المفعولين إذا اجتمعا قسمين:

أحدهما: يجب فيه الاتصال بغير تخيير.

والآخر: يجب فيه الانفصال من غير تخيير. فأما الذي يجب فيه الاتصال فهو أن يكون المفعول الأول أقرب من الثاني مثل: أعطانيك زيد، وأعطانيه، وأعطاكه.

وأما الذي يجب فيه الانفصال فهو أن يكون المفعول الأول أبعد في الترتيب من الثاني كقولك: أعطاهوك، وأعطاهاك، وأعطاهوني، وأعطاهاني، وأعطاكني، لا يجوز شيء من هذا عند سيبويه إلا بالانفصال، نحو: أعطاه إياك، وأعطاها إياك، وأعطاه إياي، وأعطاها إياي وأعطاك إياي، وهذا ترتيب سيبويه وحكايته عن العرب"( ). ١

ولنا بعدُ أن نستحضر أنه إن كانت الضمائر وضعت للاختصار فإن المتصلة منها تعد اختصارًا للاختصار، ونظرة إلى (الهاء) ثم إلى (إياه) قد تفيدنا أنه متى اتحدت الرتبة بين الضميرين المنصوبين مما قد يوقع في لبس، أو عدم وضوح للوهلة الأولى، فقد دعا ذلك إلى فصل الضمير وجعله أكثر حضورًا في الكلام من خلال ضمير منفصل

قوي، والاكتفاء في الكلام لفظًا ومعنى بالاختصار؛ كي لا يوقع اختصار الاختصار في لبس ظاهري.

الرابع عشر: أن يكون الضمير منادى عند من يجيز نداء الضمير، قال سيبويه: " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه سمع بعض العرب يقول : يا أنت ، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد""( ).

والضمير لا ينادى عند جمهور العلماء، وأجاز بعضهم نداءه تمسكًا بما ورد( )، ومنه قول الشاعر:

يـــا أَبْجَـــرَ بـــنَ أبجـــرٍ يـــا أنتَـــا أنـــت الـــذي طَلَّقْـــتَ عـــامَ جُعْتَـــا( )

ومنه ما روي عن الأحوص: " أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خَطَب، فوثب أبوه ليخطب، فكفَّه، وقال: يا إياك قد كفيتك"( ).

ويمكننا أن نعد الضمير المنادى مما حذف عامله.

ثالثًا– مواضع جواز الأمرين ( ) :

يجوز اتصال الضمير وانفصاله في موضعين:

الأول: هو ضمير النصب "من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلًا نحو: سلنيه، وسلني إياه والدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه والاتصال حينئذ أرجح، قال تعالى:﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾( )، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾( )، ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾( )، ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا ﴾( ) ومن الفصل : ((إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم))( ). أو( ) كان اسمًا نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذ أرجح" ( ).

ووقع ذلك في باب (كان) و (ظن) على خلاف في اختيار الفصل والاتصال، ولسنا بصدد النظر في الاختيار بقدر ما ننظر في علاقة الجواز بالصنعة النحوية والمعنى، فمن حيث المعنى الفعل طالب لمفعوليه ويقتضيهما، والترتيب الطبيعي للجملة (فعل+ فاعل+ مفعول أول+ مفعول ثان) فالجملة تسير على نسق طبيعي، ومن حيث الصناعة فالضمائر المنصوبة يمكنها الاتصال بالعامل وحيث لا يوجد فاصل أو مانع من الاتصال جاز الاتصال(٤ ٩) .

وقد ذكر العلماء أنه لم يأت في القرآن الكريم والعامل فعل إلا متصلا، قال الرضي:" وجه اتصاله أن المتصل الأول [المفعول الأول] أشرف منه بسبب كونه أعرف، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته بالاتصال، ووجه انفصاله أن المتصل الأول فضله ليس اتصاله كاتصال المرفوع"(٥).

وقال ابن يعيش: "وأما جواز الإتيان بالمنفصل فلأن المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل إنما يلاقي ضمير المفعول الأول، وليس كذلك ضمير المفعول الأول؛ لأنه يلاقي ذات الفعل حقيقة في نحو: ضربك أو ما هو منزل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو: ضربتُكَ ألا ترى أنه يلاقي الفاعل، والفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل"( ).

وهذه أيضا علة صناعية تعلل جواز انفصال الضمير الثاني، وهي لا تتعارض مع المعنى.

ولذلك فإن الضمير الثاني إن كان في باب (كان) نحو: كنتَهُ أو باب (ظنَّ) نحو: خِلْتَنِيْهِ فالجمهور يختارون الفصل وبعض النحاة ومنهم ابن مالك يختارون الوصل، وعلل الأولون أن الضمير الثاني أصله أن يكون خبرا وهو قبل دخول النسخ يكون منفصلا( ).

الثاني: "يجوز الاتصال والانفصال أيضا فيما وقع من الضمائر منصوبا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل نحو:

[تعزَّيتُ عنها كارهًا فتركتُها وَكان فِرَاقِيها أَمَرَّ من الصَّبْرِ( )

أو مفعول أول نحو:

[فلا تطمعْ –أبيتَ اللعنَ– فيها ومَنْعُكَهَا بشيءٍ يُستطاعُ( )

أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير، وهو مفعول أول كقول الشاعر:

لا تَرْجُ أو تخشَ غيرَ اللهِ إنَّ أذًى وَاقِيكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مأمونَا( )

والمختار في هذه الثلاثة الانفصال، ولكنه ترك في هذه الأبيات؛ لأن الوزن لم يتأت به"( ).

وإذا نظرنا إلى المصدر أو اسم الفاعل في صورتيه نجد أن العامل يطلب الفاعل والمفعول الأول والثاني، وأنه بإضافة ضمير واحد إلى المصدر أو اسم الفاعل فقد تمت به الإضافة، وأصبحنا مخيرين بين إضافة ثانية، أو فصل الضمير وقد أصبح الفصل ممكنًا صناعة، وكل ذلك لا يؤثر في المعنى، أو يغير طلب العامل لمعموله.

قال ابن يعيش: " فإن كان المتصل به الضميران مصدرا نحو: عجبت من ضربي إياك ومن ضربيك، فلك في الثاني وجهان، أن تأتي بالمتصل نحو: عجبت من ضربيك، وأن تأتي بالمنفصل نحو: عجبت من ضربي إياك، والثاني هو الأجود المختار، وإنما كان المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل لوجهين:

أحدهما: أن ضربا اسم ولا يستحكم فيه علامات الإضمار استحكامها في الأفعال إذ كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به ولا بما اتصل به وإنما يتصل به علامة

المجرور، والذي يشاركه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل نحو غلامي وغلامك وغلامه، ولا يتصل بالضمير المضاف إليه الغلام ضمير آخر متصل فكان المصدر الذي هو نظيره كذلك.

والوجه الثاني: أن الضمير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التنوين، ونحن لو نونا المصدر، لما وليه ضمير متصل وإنما يليه المنفصل نحو قولك: عجبت من ضربٍ إياك، ومن ضربٍ إياه، ومن ضربٍ إياي، ولذلك كان الأجود المختار أن تأتي بالمنفصل مع المصدر، ويجوز أن تأتي بالمتصل معه جوازًا حسنا"( )[٢].

فالصناعة النحوية والمعنى لا يتعارضان مع الاتصال والانفصال هنا وإن كانت الصناعة فيها دليل مرجح لجانب الانفصال كما بين ابن يعيش .

تعقيب:

اتضح من استعراض مواضع اتصال الضمير وانفصاله تعاون كل من الصناعة النحوية والمعنى في التأصيل لهذه المسألة، وقد ذكرت أربعة عشر موضعًا لوجوب انفصال الضمير، يمكن القول: إن المعنى استقل فيها كونه سببًا في الانفصال في موضعين، هما:

- تقديم الضمير على عامله لغرض.
- أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها.

أما بقية المواضع فإنها من نصيب الصناعة النحوية، ولذلك فإن بعض العلماء قسّم المواضع بطريقة أخرى، فجعل مواضع وجوب الانفصال ستة بالاستقراء:

- **أحدها:** أن يكون العامل غير ملفوظ به إما لكونه معنويا أو محذوفا.

- **الثاني:** أن يقع بين الضمير وعامله فاصل نحو (إلا) أو (إما) أو اللام الفارقة.
- **الثالث:** أن يتقدم الضمير على عامله.
- **الرابع:** أن يقع لبس بالاتصال.
- **الخامس:** كون العامل لم يتحقق له شرط العمل، ومثل له بنحو: يا إياك، وما أنا قائما.
- **السادس:** قبح اللفظ في الاتصال نحو: أعطيتكك( )[٣].

وإذا تأملنا هذا التقسيم اتضح لنا أن الصناعة النحوية أبرز في فصل الضمير من المعنى، أما في مسألتي جواز الاتصال والانفصال فالصناعة النحوية والمعنى يتعاضدان في تقنين هاتين المسألتين، والله أعلم.

الخاتمـــة:

بعدما درست مواضع اتصال الضمير وانفصاله، أستطيع أن أجمل بعض النتائج:

١- الصناعة النحوية والمعنى كلاهما مترابطان في تبيان المراد من الكلام، فالصناعة تتجلى في النظم وهو توخي معاني الكلام الواقعة في النفس.

٢- يستقى المعنى من عدة أشياء، معنى الكلمة المعجمي، ثم وظيفتها في الجملة، ثم معنى الجملة كلها مترابطة، مع ملاحظة السياق والمقام والمتكلم والمخاطب ، والظروف الثقافية والبيئية المحيطة.

٣- يقصد بالصناعة النحوية قواعد النحو، وبعض العلماء نص على أنها صنعة لفظية، وفي الحق أنها صنعة تتجلى في اللفظ ولا يمكن فصلها عن المعنى ؛ لأن المعنى هو منطلق التعبير، واللفظ هو ما يتجلى فيه المعنى بل هو أداة أدائه.

٤- دراسة القواعد النحوية مع مراعاة عناصر الصناعة النحوية المبنية على السماع والقياس والعلة والعامل ومراعاة عناصر المعنى يكشف عن الترابط بينهما من جهة ويفيد في الفهم الدقيق لوظيفة اللغة التواصلية من جهة أخرى.

٥- الضمائر وضعت للاختصار والمتصلة منها تعد اختصاراً للاختصار.

٦- تنوع الضمير بين متصل ومنفصل ولما كان مجيئه للعلل المذكورة كان اتصاله إذا أمكن أولى من انفصاله وفاء بالغرض الذي جيء به من أجله.

٧- الضمير المجرور واجب الاتصال دائما والمرفوع والمنصوب يكون واجب الاتصال وجائزه.

٨- قبح اتصال الضمير لفظا يكون سببا لانفصاله.

٩- يجب اتصال الضمير في موضع واحد وهو أن يكون الضمير مجرورا ، ويجب انفصاله في أربعة عشر موضعا، ويجوز الأمران في موضعين.

١٠- قاعدة اتصال الضمير وانفصاله هي (إن الضمير المتصل يتصل بعامل لفظي يطلبه معنى مع إمكانية اتصالهما لفظا وعدم وجود فاصل بينهما وعدم تقدم الضمير على عامله لسبب ما).

١١- جواز الاتصال والانفصال يؤيده كل من الصناعة والمعنى.

١٢- الصناعة اللفظية أكثر تسببا لانفصال الضمير واتصاله من المعنى مع مراعاة أن الفصل بينهما في بعض المواضع صعب لأنهما يتعاونان ويتعاضدان غالبا.

الهوامـــــش

(١) الخصائص ٩٧/١ .

(٢) التذييل والتكميل ٢١٣/٢ .

(٣) الكليات للكفوي ص ٢٦٠ .

(٤) السابق ص ٣٨٥ .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣١٢/١ وينظر أيضا ٤٣٤/١ ، ٧٦٨/٢ .

(٦) السابق ١١٥٢/٣ .

(٧) الإنصاف ٨/١ .

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٣/٢ .

(٩) دلائل الإعجاز ص ٨١.

(١٠) السابق ص ٨٢-٨٣.

(١٠) النحو العربي بين المعنى والصناعة ص ٩-١٠.

(١٠) النحو والدلالة ص ٤٠ .

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٧٨.

(١٠) النحو والدلالة ص ٤٩ .

(١٠) ينظر السابق ص ٤٩ .

(١٠) هذه تسمية الفراء ، وقد يسميه الكوفيون كناية، ويسمى أيضا دلائل الحال. ينظر معاني القرآن الكريم للفراء ٢٣١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣ والمصطلح النحوي نشأته وتطوره ص١٧٤.

(١٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٢/٣.

(١٠) الخصائص ١٩٢/٢-١٩٣ .

(١٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٦/٣ .

(٢٠) الخصائص ١٩٢/٢ .

(٢٠) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٧٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣ .

(٢٠) الكتاب ٦/٢ .

(٢)متن ألفية ابن مالك ص ٤ ضبطها وعلق عليها الدكتور عبد اللطيف الخطيب .

(٢)التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٨٧/١ .

(٢)الكتاب ٣٥٠/٢ وكرر ذلك مع بعض ضمائر الرفع في ٣٥١ .

(٢)السابق ٣٥١/٢ .

(٢)السابق ٣٥٢/٢ .

(٢)السابق ٣٦١/٢ .

(٢)المقتضب ٣٩٦/١ .

(٣)الأصول ١١٧/٢ بتصرف.

(٣)ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٢ .

(٣)شرح الكتاب للسيرافي ١٢٤/٣ وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٣ .

(٣)شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٣ وينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٢-٤٢٨ .

(٣) حاشية يس على الألفية ٤٣/١ .

(٣)شرح الكافية الشافية ٢٢٧/١ .

(٣)شرح الكافية للرضي ٤٢٩/٢ والتذييل والتكميل ٢١٥/٢ وتوضيح المقاصد ٣٦٨/١ وتمهيد القواعد ٥١٣/١ والتصريح ٣٣٤/١ والهمع ٢١٧/١ والصبان ١٩٨/١ .

(٣)كتاب سيبويه ٣٥٣/٢ ، والبيت من السريع في شعر عمرو بن معدي كرب ص ١٦٧ .

(٣)من الآية (٤٠) من سورة يوسف .

(٣)شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/٣ . وحكموا بالشذوذ على مجيء الضمير المتصل بعد (إلا) ينظر الارتشاف ٩٣٣/٢.

(٤)ينظر المقاصد الشافية ٢٩٤/١.

(٤)البيت من البسيط ينظر ديوان الفرزدق ص ٤٨٨.

(٤)التصريح ٣٣٥/١-٣٣٦.

(٤)تعليق الفرائد ٨٤/٢.

(٤)بيت من البسيط، بلا نسبة ينظر المقاصد النحوية ٢٨٩/١ والمعجم المفصل ٩٨/٦.

(٤)التصريح ٣٣٣/١.

(٤)التصريح ٣٣٣/١.

(٤)حاشية يس على التصريح ١٠٥/١.

(٤)البيت من البسيط، ينظر ملحق ديوان ذي الرمة ص ٧٤٣ ط المكتب الإسلامي.

(٤)التذييل والتكميل ٢٢٢/٢ بتصرف.

(٥)البيت من الطويل للبيد بن ربيعة ينظر ديوانه ص ٢٥٥.

(٥)شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢.

(٥)البيت من بحر الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي، ينظر المقاصد النحوية ١٦٠٠/٤ والمعجم المفصل ٢٤٩/١ .

(٥)بناء الجملة العربية ص ٢٦١ .

(٥)من الآية (٥) من سورة الفاتحة .

(٥)المثل السائر ٢١٠/٢-٢١١ .

(٥)الآية (٦٤) من سورة الزمر

(٥)من الآية (١٦٤) من سورة الأنعام .

(٥)الكشاف ١١٧/١-١١٨ .

(٥) دلالات التراكيب ص ١٨٢ .

(٦)شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ وشرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٣.

(٦) من الآية (٣) من سورة يوسف .

(٦)بيت من الكامل للمسيب بن علس في المفضليات ص ٦٣.

(٦)من الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٦)من الآية (١٣٤) من سورة الأنعام .

(٦)بيت من المنسرح بلا نسبة ، ينظر المقاصد النحوية ٦٤٩/٢.

(٦)من الآية (١) من سورة الممتحنة.

(٦)من الآية (٥٤) من سورة الأنبياء.

(٦)بيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ٣٥٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣ والتذييل ٢٢٥/٢.

(٦)بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي ، ينظر ديوانه ص ١١٨ .

(٧٠) بيت من الطويل، بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ وشرح التسهيل ٢٥١/٢ والارتشاف ٩٣٢/٢.

(٧١) بيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل ١٥٠/١ وتمهيد القواعد ٥١٦/١ والمقاصد النحوية ٢٩٥/١.

(٧٢) ينظر الجنى الداني ص ٥٣٠.

(٧٣) بيت من الخفيف بلا نسبة ، ينظر المقاصد النحوية ٢٩٥/١ والمعجم المفصل ٢٤٩/٤.

(٧٤) ينظر التوضيح والتكميل ٢٧٤/١.

(٧٥) بيت من بحر الطويل لمغلس بن لقيط بن حبيب ، ينظر المقاصد النحوية ٣١٤/١ والمعجم المفصل ١٦٥/١.

(٧٦) بيت من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣١٨/١ والمعجم المفصل ٤٢٧/٢.

(٧٧) ينظر الكتاب ٣٦٥/٢.

(٧٨) تعليق الفرائد ٩٣/٢-٩٥ وينظر التذييل والتكميل ٢٢٨/٢.

(٧٩) بعض آية سورة هود ٢٨.

(٨٠) بعض آية سورة البقرة ١٣٦.

(٨١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٦/٣-١٢٧.

(٨٢) الكتاب ٢٩١/١.

(٨٣) ينظر الهمع ٤٦/٣.

(٨٤) بيتان من الرجز المشطور ، لسالم بن دارة ينظر النوادر لأبي زيد ص ٤٥٥ وخزانة الأدب ١٣٩/٢.

(٨٥) خزانة الأدب ١٤١/٢ وفيه الضمير وقع منادى.

(٨٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٤٣٨/٢ وتوضيح المقاصد ٣٧١/١ والمقاصد الشافية ٣٠٠/١ وتمهيد القواعد ٥٢٧/١ والتصريح ٣٣٧/١.

(٨٧) من الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(٨٨) من الآية (٣٨) من سورة هود.

(٨٩) من الآية (٣٧) من سورة محمد.

(٩٠) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال.

(٩) حديث شريف ورد في الكبائر للذهبي ص ٢٢٦.

(٩) هكذا في الكتاب وصوابها: أم .

(٩) حاشية الصبان ١٩٩/١.

(٩) ظاهر كلام سيبويه أنه يلتزم الاتصال لو كان ضمير المفعول الأول أعرف ، وإلا فإنه يلتزم الانفصال، وجعل= الاتصال في نحو: أعطاهوني قبيح لم تتكلم به العرب ، وقاسه النحويون. ينظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٩) شرح الكافية للرضي ٤٣٨/٢-٤٣٩.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣.

(٩) ينظر التصريح ٣٤١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٣.

(٩) البيت من الطويل ليحيى بن طالب الحنفي ، ينظر المقاصد النحوية ٢٩٨/١ والمعجم المفصل في شواهد العربية ٤٤٦/٣.

(٩) البيت من الوافر نسب إلى قحيف العجلي وغيره ، ينظر المقاصد النحوية ٢٩٦/١ والمعجم المفصل ٢٥٥/٤.

(١٠) البيت من البسيط بلا نسبة ينظر المقاصد النحوية ٣٠٠/١ والمعجم المفصل ٥١/٨.

(١٠) توضيح المقاصد ٣٧٣/١-٣٧٥ بتصرف.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣ وينظر شرح السيرافي ١١٦/٣.

(١٠) ينظر المقاصد الشافية ٢٩٤/١-٢٩٦.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان محمد ط أولى مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د: عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة بدون.
٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الرابعة مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
٤- بناء الجملة العربية د: محمد حماسة عبد اللطيف ط دار غريب - مصر ٢٠٠٣م.
٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق د: حسن هنداوي الجزء الثاني ط دار القلم - دمشق، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د: عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط الزهراء للإعلام العربي ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني تحقيق د: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى بدون.
٨- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق أد: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان ط أولى دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٠- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل تأليف: محمد عبد العزيز النجار ط أولى مكتبة ابن تيمسة - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد طبعة المكتبة التوفيقية بدون.
١٢- حاشية يس على ألفية ابن مالك طبعة المطبعة المولوية بفاس ١٣٢٧هـ.
١٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط الرابعة مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٤- الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار ط المكتبة العلمية بدون.
١٥- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق: محمود محمد شاكر ط خامسة مكتبة الخانجي ٢٠٠٤م.

١٦- دلالات التراكيب د: محمد محمد أبو موسى ط ثانية مكتبة وهبة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
١٧- ديوان أبي ذؤيب الهذلي تحقيق وتخريج د: أحمد خليل الشال ط مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
١٨- ديوان ذي الرمة ط الأولى المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٩- ديوان الفرزدق شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
٢٠- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د: إحسان عباس ط الكويت ١٩٦٢م.
٢١- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية يس العليمي ط المطبعة الأزهرية ١٣٢٥هـ.
٢٢- شرح الرضي على الكافية تحقيق د: يوسف حسن عمر ط ثانية منشورات جامعة قاريونس بنغازي ١٩٩٦م.
٢٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي ط أولى دار مأمون للتراث ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٤- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٢٥- شرح المفصل لابن يعيش ط إدارة الطباعة المنيرية بدون.
٢٦- شعر عمرو بن معدي كرب جمعه ونسقه: مطاوع الطرابيشي ط ثانية مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٧- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون ط ثالثة مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٨- كتاب الكبائر للذهبي تحقيق: السيد العربي، ط دار الخلفاء للنشر والتوزيع بالمنصورة - أولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٩- الكليات للكفوي ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٠- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق: غازي مختار طليمات ط اولى دار الفكر بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣١- اللغة العربية معناها ومبناها د: تمام حسان ط دار الثقافة - الدار البيضاء المغرب ١٩٩٤م.
٣٢- متن ألفية ابن مالك ضبطها وعلق عليه د: عبد اللطيف محمد الخطيب ط مكتبة دار العروبة - الكويت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٣- المثل السائر لابن الأثير تحقيق د: أحمد الحوفي، د: بدوي طبانة ط دار نهضة مصر بدون.
٣٤- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي، الناشر جامعة الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٥- معاني القرآن الكريم الكريم للفراء ط ثالثة عالم الكتب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٦- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية د: إميل بديع يعقوب ط أولى دار الكتب العلمية - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٧- المفضليات تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون ط سادسة دار المعارف بدون.
٣٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق لشاطبي تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ط أولى جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٠- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط وزارة الأوقاف بمصر ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤١- النحو العربي بين الصناعة والمعنى د: عبد الفتاح محمد حبيب ط أولى - آيات للطباعة - القاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٢- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي د: محمد حماسة عبد اللطيف ط دار أولى الشروق - القاهرة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٣- النوادر في اللغة لأبي زيد تحقيق د: محمد عبد القادر أحمد ط أولى دار الشروق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٤٤- همع الهوامع للسيوطي تحقيق: عبد السلام هارون ود: عبد العال سالم مكرم ط الرسالة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.